لم يغير الجيش الاسرائيلي عقيدته القتالية الهجومية، اساساً، ازاء هذا الوضع؛ وكذلك لم تتبدل مبادىء التفكير الاسرائيلي حول الامن القومي. فقد كرّر الجنرال يسرائيل طل، مثلاً، تأكيد ايمانه بـ «المعركة الاختراقية»، حتى خلال اللحظة التي كانت حرب العام ١٩٨٢ تثار فيها التساؤلات الجديدة[٤]. واستنتج كتّاب عديدون، عند التطلع الى المستوى الاستراتيجي، ان العمليات المتتالية لتقليص القوة التي فرضتها القيود المالية المزمنة لاسرائيل سوف تعزز الاسلوب الهجومي والميل نحو خوض الحروب الاستباقية في المستقبل[٥]. يبقى السؤال، اذاً، كيف سيستعيد الجيش الاسرائيلي المبادرة ؟ أي كيف سيزيد من سرعة حركته في الميدان ومن حجم قوة نارية فتّاكة، بهدف تحقيق صدمة أكبر في جسم العدو ؟

هنا تكمن الاسلحة النووية. فسوف يكون لها الوقع النفسي والجسدي اياه الذي حقّقته الدبابات والطائرات العام ١٩٦٧، لو تم استخدامها ضد «مراكز العصب» العربية ـ مراكز القيادة والاتصال ـ والقواعد والحشود الرئيسة. اذ يمكن «كسر جمود» الميدان وزعزعة الدفاعات، مما يتيح للقوات البرية الاسرائيلية ان تحقق اختراقها للوحدات العربية المصعوقة، والمنهارة معنوياً، والفاقدة للقيادة.

صحيح انه لا توجد كتابات علنية حول هذه التصورات ـ السيناريوهات ـ لكن يعتبر احد الاكاديميين الاسرائيليين ان «الصعوبات المتزايدة في الاحتفاظ بالتفوق العسكري تبرر ـ في نظري ـ ادراج القدرات النووية ضمن الجيش الاسرائيلي في المستقبل»[٦]. ويعارض مؤلفون آخرون هذا الرأي؛ لكنهم يعترفون بأن الخيار النووي متاح للجيش فعلاً. فالباحث أفرايم عنبار يشعر بأن «الادراك بأن الوسائل التقليدية ليست كافية لضمان أمن دولة اسرائيل سيؤدي، مستقبلاً، الى قيام قوة نووية اسرائيلية»[٧]. وأضاف رؤوبين فدهتسور ان القوة النووية ربما تظهر للاركان العامة الاسرائيلية كبديل مجد يتيح تقليص حجم الجيش القائم بأمان وتخفيض الميزانيات.

٢ ـ الدوافع المالية

تشكّل قضية الميزانيات والقيود المالية شكلاً آخر للحوافز على التحول النووي. بل ان احتمال ان تضطر اسرائيل، بسبب سباق التسلح الاقليمي، الى الاحتفاظ «بدبابة على كل ساحة... وناقلة جنود عند مدخل كل منزل، وطائرة مروحية عل كل سطح، فسوف تعلن الدولة عن الافلاس»، هو ما دفع وزير الدفاع الاسبق، موشي دايان، الى المناداة بالردع النووي كبديل أقل كلفة[٨]. كما اشار الكاتب جيرالد شتاينبرغ الى الموضوعات المالية التي تشجع على اعتماد السياسة النووية العلنية، ملاحظاً ان اسرائيل تنفق ثُلث اجمالي ناتجها القومي للدفاع، وثُلثاً آخر لدفع الفوائد المترتبة على القروض المستخدمة لتمويل مشتريات الاسلحة[٩]؛ ولذلك يتم البحث عن البدائل. ولا يعني ذلك ان القوة النووية هي المنافس الاوفر حظاً، بل ان الفشل في العثور على تمويل اضافي ربما سيفرض «تبدلاً في مفهوم الامن القومي، أي التخلي عن مهام معيّنة وتعديل اهداف الحرب»، حسب تعليق الكاتب العسكري زئيف شيف[١٠]. ولعل الاعلان النووي يقدم مخرجاً للهرب من هذه التغييرات، وخصوصاً اذا اقتنع صانعو القرار الاسرائيليون بالافضليات الاقتصادية له.

٣ ـ التهديد العسكري المتعاظم

لقد أثارت تطورات هامّة عدة في القدرات العسكرية العربية قلق اسرائيل منذ أوائل عقد الثمانينات. كان احدها حصول سوريا، منذ حرب العام ١٩٨٢، على الصواريخ بعيدة المدى: